

اقرأ في هذا العدد

- تقرير: الانتخابات الإسرائيلية 2019: التفاعلات الداخلية والانعكاسات الخارجية
- مقال: End Game? .. هل يمكن أن يُحل الصراع العربي - الإسرائيلي هذه المرة؟
- تقدير موقف: غزة: الدور والمآل في سياق الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي
- تقرير: السودان وجدلية العسكري والمدني: فرص وتحديات الانتقال

ملاحظة: المواد الواردة في الموجز مختصرة، يمكن الاطلاع على المادة كاملة من مصادرها الأصلية

تقرير

الانتخابات الإسرائيلية 2019: النفاذات الداخلية والانعكاسات الخارجية

مركز الجزيرة للدراسات

جاءت الانتخابات الإسرائيلية لتؤكد هيمنة اليمين واليمين المتطرف على المشهد السياسي الإسرائيلي للسنوات الأربع المقبلة وربما أبعد من ذلك، ومن أبرز تداعياتها إضعاف خيار الدولتين وضم المزيد من أراضي الضفة فضلاً عن تصاعد احتمالات المواجهة مع إيران وحلفائها في سوريا أو لبنان.

➤ هيمنة اليمين

أفرزت الانتخابات الإسرائيلية هيمنة متزايدة لمعسكر اليمين الإسرائيلي مقابل انحسار واضح في معسكر اليسار الذي هيمن على السياسة الإسرائيلية قبل أكثر من عشرين عامًا.

وتشير استطلاعات الرأي الحديثة في (إسرائيل) إلى اتجاه المجتمع الإسرائيلي، وخاصة فئة الشباب، إلى تبني مواقف يمينية بصورة متصاعدة، فقبل أسبوع واحد من الانتخابات، وجد استطلاع معهد الديمقراطية الإسرائيلي أن 65% من اليهود الإسرائيليين الذين تتراوح

أعمارهم بين 18-24 عامًا، يفضلون فوز نتنياهو، في حين أن 17% فقط من الفئة العمرية الأولى (18-24 عامًا)، و33% من الفئة العمرية الثانية 25-34 عامًا، يفضلون منافسه، بيني غانتس.

أما السبب الرئيسي لفوز حزب كاحول لافان الجديد بعدد كبير من المقاعد، فيعود إلى عدم الرضا بين أوساط إسرائيلية عديدة تجاه عهد نتنياهو الطويل، وقضايا الفساد العديدة المتهم بها وأسلوبه الشخصي المثير للانقسام.

➤ لا لحل الدولتين!

تتقاسم قوى اليمين الصاعدة موقفًا موحدًا تجاه العمل على منع إقامة دولة فلسطينية وذلك برفض الأسس الدولية المتفق عليها للحل القائم على أساس دولتين لشعبين، وتتمسك القوى الإسرائيلية، وخاصة اليمين، بتثبيت السيادة الإسرائيلية على مدينة القدس بشقيها الشرقي والغربي وترفض تقديم أي تنازلات في هذا الملف للجانب الفلسطيني، وتناغمت هذه المواقف مع اعتراف الولايات المتحدة الأميركية بمدينة القدس، بما فيها القدس الشرقية، عاصمة موحدة (إسرائيل) مُنْهية بذلك طموح الفلسطينيين بأن تكون القدس الشرقية عاصمة لدولتهم المُستقلة.

كما ترفض كافة الأطياف السياسية الإسرائيلية المؤثرة إبداء أية مرونة تجاه تسوية ملف اللاجئين بصورة تضمن حقوقهم المنصوص عليها في القوانين الدولية؛ حيث تعتبر عودة اللاجئين بمثابة النهاية لدولة (إسرائيل).

ومن أجل تحقيق هدفها في منع إقامة دولة فلسطينية، تبنت الأحزاب الإسرائيلية اليمينية موقفًا موحدًا تجاه العمل على ضم الضفة الغربية أو أجزاء حيوية منها إلى السيادة الإسرائيلية، وشكلت السيطرة على الأراضي الفلسطينية تاريخيًا عنصرًا أساسيًا ضمن العقيدة الأيديولوجية الإسرائيلية؛ حيث يقوم المشروع الإسرائيلي على الاستهداف المنهجي للفضاء الفلسطيني الجغرافي بإجراءات عسكرية أو قضائية لتعزيز السيادة الإسرائيلية.

ومع أن نتيا هو أوضح أنه لا ينوي ضم كامل الضفة الغربية فإنه أكد أنه لن يزيل أية مستوطنة وأفصح عن نيته الاحتفاظ بسيطرة أمنية وإدارية كاملة على المنطقة (ج) والتي تشكل 60% من مناطق الضفة الغربية.

➤ رفض مبادرة السلام العربية واحتواء إيران وحلفائها في سوريا

تسعى (إسرائيل) إلى تجاوز المبادرة العربية للسلام، والتي أطلقتها المملكة العربية السعودية، ويعتقد نتنياهو أن خطواته لضم الضفة الغربية تلقى تفهمًا متزايدًا من قبل بعض القادة العرب الذين التقاهم وهم يتفهمون "تمسك" (إسرائيل) بالأراض الفلسطينية، وضمن هذا السياق أيضًا، تسعى (إسرائيل)، وبدعم وإشراف أميركي، إلى لعب دور محوري ولو بصورة غير رسمية، في تحالف عربي جديد بزعامة المملكة العربية السعودية، بهدف "التصدي" للنفوذ الإيراني في المنطقة.

➤ السيناريو المتوقع

مع اتجاه نتنياهو لتشكيل ائتلاف حكومي يميني ضيق، يبدو أن السياسة الإسرائيلية تتجه إلى مزيد من التطرف تجاه الفلسطينيين وتآكل فرص حل الدولتين مع التوسع في الاستيطان في الضفة الغربية، والعمل على ضم أجزاء منها تدريجيًا، وضمن هذا السياق، يمكن فهم الهجوم الشرس على الحقوق المدنية المتساوية للمواطنين الفلسطينيين في (إسرائيل)، من خلال قانون الدولة القومية أولاً، وكذلك من خلال محاولات إضعاف المحكمة العليا، وحملة قمع الناخبين العرب عن طريق نشطاء الليكود، كخطوات تمهيدية من قبل اليمين الإسرائيلي لضم أجزاء أو كل الضفة الغربية، سيسمح هذا



لـ(إسرائيل) بضم أجزاء من الضفة الغربية حتى لو كانت تضم بعض السكان الفلسطينيين، وليس من المتوقع منحهم الجنسية الإسرائيلية، وفي حال تم ذلك، سيكون فقط بصورة رسمية شكلية مع إبقاءهم عملياً مواطنين من الدرجة الثانية، والانفتاح تجاه الدول العربية بهدف "التصدي" للنفوذ الإيراني في الشرق الأوسط.

مقال

End Game?

هل يمكن أن يحل الصراع العربي _ الإسرائيلي هذه المرة؟

مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة_د.محمد عبد السلام
سيعود الصراع العربي الإسرائيلي إلى واجهة الأحداث في الفترة القصيرة القادمة، وسيعود هذه المرة ببعده العربي الإسرائيلي بعد أن كان نطاقه قد تقلص إلى حدود صراع فلسطيني إسرائيلي، حيث أن هناك أطرافاً عربية قد تكون جزءاً من الحل وليس المشكلة من خلال مشاركتها في خطة السلام متعددة الأطراف المعروفة باسم "صفقة القرن" فهل يمكن أن تنجح؟.

أجابت شخصيات أمريكية عملت على الخطة على هذا السؤال، بأنه "ليس هناك ضمانات بأن هذه الخطة ستكون أفضل حالاً من المحاولات السابقة التي فشلت، لكننا نجرب طريقاً مختلفاً وستعمل على تنفيذه"، وأضاف "سنعرض على الأطراف شيئاً واقعياً لمصلحة الشعوب وندعوهم للاتفاق عليه فمنطق الخطة إما أن تقبل وإما أن ترفض".



يبدو أنه في هذه المرة صُمت "التسوية"، على أساس أن الصراع لا يمكن التعامل معه على أنه "مباراة غير صفيرية"، تستند إدارتها إلى خلق مصالح مشتركة تتحقق في إطارها مكاسب كبيرة، فحسب "جيسون جرينبلات" فإن ترامب ليس مارشالاً، لكن الأدوات الاقتصادية جزء من الحل.

➤ إنه لن يُحل

ببساطة هذا النوع من الصراع لن يُحل هذه المرة أيضاً، لكن التاريخ يُثبت أن هناك صراعات شديدة التعقيد تم تسويتها، فربما أصاب الإرهاق كل الأطراف، وربما تصاعدت أهمية الاقتصاد للشعوب مع تقلص أهمية الحدود والعواصم واللاجئين، أو أن هناك عرضاً سيصعب رفضه، لكن الأهم أن البديل لأي صفقة تُرفض هو بقاء الوضع الراهن، فهل الوضع الراهن أفضل من تسوية ما حتى وإن لم تكن مقبولة.

إن فكرة عدم القابلية للحل تستند إلى مقولات من الماضي من قبيل أن الصراع صراع وجود وليس صراع حدود، وأن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية في المنطقة، إلا أن الواقع يقول عكس ذلك فالقضية الفلسطينية لم تعد القضية المركزية في المنطقة، فالإقليم سار في

طريقه بصرف النظر عن حلها أو عدم حلها، ومؤخراً اتضح أن هناك توجهات شديدة العملية، ربما ساهمت الصراعات الفلسطينية الداخلية في تكون هذه الصورة.

➤ إنه صعب الحل

هناك من يصنف هذا الصراع أنه "صراع اجتماعي ممتد"، أي أنه يصل إلى المجتمعات نفسها، ويتجاوز كل ما هو عسكري وسياسي، ليصل إلى ما هو اقتصادي وثقافي، وأهم سمات هذا النوع من الصراعات هي:

1. أنها لا تُحل ولا تُسوى كذلك، لأنها تدور حول القيم وليس المصالح، فلا يوجد حلول وسط بشأن القيم، وكل ما يمكن فعله هو محاولة احتواء تفاعلاتها العنيفة التي تنفجر عبر مسارها.

2. كل الخيارات تمثل مشكلة، فالحرب تشكل أزمة والسلام يمثل أزمة أيضاً، فأى خروج كبير عن نمط التفاعل المعتاد يثير المتاعب ويستدعي ردود فعل قلقلة أو رافضة.

➤ يمكن أن يُحل

إن ما يُطرح حالياً ليس مجرد جولة جديدة من محاولات تسوية الصراع، وإنما مرحلة مختلفة تعتمد على صيغة أقرب إلى "البيزنس السياسي" الذي يحقق مصالح محددة منها إلى مفاوضات تقليدية

تستند إلى الثوابت كالحقوق التاريخية والسيادة الوطنية، فالأساس هو فكرة الصفقة، على الرغم من أن أحداً لا يريد التركيز على اقتصادات المفهوم وكأنها الأساس، أو كأن الوسيلة الثالثة لحل الصراع ستكون "الشيكات"، لكن الجانب الاقتصادي في الخطة كبير، وهناك أقوال لواقعي الخطة بأن هناك وعياً لأهمية تقرير المصير ومشكلة اللاجئين وحتى حساسية القدس، على الرغم من نقل السفارة الأمريكية إليها، لكنهم يعتقدون أن خلق شبكة مصالح وبدائل حقيقة لأطراف الصراع يمكن أن يقود إلى تسوية قابلة للاستمرار.

مثال على ذلك، إذا كان هناك مشكلة على موارد المياه بين الطرفين فالحل ليس خوض مفاوضات مرهقة أو تقاسم الموارد، إنما إيجاد مشروعات حفر أو تحلية يمكن أن توفر احتياجات الطرفين بالإضافة لتوفيرها وظائف للجانبين، وينطبق ذلك على القضايا الأخرى كلاجئين والمستوطنات وتتوقف الإجابة على تقديرات كل طرف.

وهنا، إذا عدنا إلى سؤال البداية، هل يمكن أن يحل الصراع هذه المرة، فإن الإجابة ببساطة، وفقاً

لنظرية الاحتمالات، هي 25 - 75 في المائة، لصالح التفاعل مع ما سيطر، وعدم الرفض من حيث المبدأ، أو عدم القدرة على القيام

بذلك، وإذا كان ثمة ما يقال، فإن المشكلة ستكون مدى تقدير كل طرف لقدرته على احتمال الثمن السياسي الكبير لإبداء مرونة بشأن قيم الدولة والسيادة والحدود والأمن والعاصمة والموارد والهوية، خاصة أنه لن يتم التمكن من تجاوزها، ففي النهاية يجب أن تكون هناك دولتان، لكن وفق إطار مختلف "خارج الصندوق" التقليدي، يصعب التصرف معه بطريقة تؤدي إلى استمرار الوضع القائم، أما إذا كانت الصفقة سيئة (Bad Deal) فإن رايات "أمل دنقل" ستبدأ في الارتفاع.

تقدير موقف

غزة: الدور والمآل في سياق الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي

صالح النعامي_مركز الجزيرة للدراسات

طرأت منذ ثلاثة عشر عامًا، تحولات مفصلية دفعت غزة إلى واجهة الأحداث وجعلتها الساحة الرئيسة للصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، ومحور الانقسام الفلسطيني الداخلي، إلى جانب إسهامها في جعل هذه البقعة الجغرافية في بؤرة بعض المشاريع الهادفة إلى تسوية الصراع. وترصد إسرائيل عدة مصادر تهديد استراتيجي تشكلها غزة تحت حكم حركة حماس؛ فحركة حماس ترفض الاعتراف ب(إسرائيل) وتدعو إلى القضاء عليها من خلال العمل العسكري، ووظفت سيطرتها على القطاع لبناء قوة عسكرية، لاسيما على صعيد المنظومة الصاروخية، حتى باتت تمثل تحديًا جديدًا للعمق الإسرائيلي.

إن السعي لتكريس الفصل السياسي بين الضفة والقطاع يملي على اليمين الإسرائيلي تجنب خيار شن عمل عسكري قد يفضي إلى إعادة احتلال قطاع غزة؛ ويدفعه لمواصلة تبني أنماط السلوك الحالية، التي تتراوح بين الرد بجولات من التصعيد على عمليات إطلاق الصواريخ،

ومحاولة التوصل لتفاهمات تهدئة بين الحين والآخر عبر توظيف الوساطة المصرية.

لكن في حال فشلت (إسرائيل) في التوصل لتفاهم تهدئة طويل المدى مع حماس، وعمدت الفصائل الفلسطينية إلى مواصلة إطلاق الصواريخ على العمق الإسرائيلي ردًا على تواصل تدهور الأوضاع الاقتصادية والإنسانية، فإن حكومة اليمين، تحت ضغط الرأي العام الإسرائيلي، قد تلجأ إلى شنّ عمل عسكري واسع للقضاء على البنى العسكرية والتنظيمية للمقاومة التي تمثل تهديدًا للعمق الإسرائيلي (سيما تلك المتعلقة بالمنظومة الصاروخية: معاملة، صواريخ، منصات إطلاق)، إلى جانب تنفيذ عمليات اغتيال ضد قادة سياسيين وعسكريين في حركة حماس، بهدف ترميم قوة الردع الإسرائيلية، ولتجنب إطالة أمد المواجهة العسكرية كما حدث خلال الحرب التي شنتها في صيف 2014، (وهو ما تسبب في حينه في توجيه مراقب الدولة انتقادات لاذعة للمستويين، السياسي والعسكري، في تل أبيب)، فإن حكومة اليمين قد تأمر الجيش بعدم الاكتفاء بحملة قصف جوية، بل الشروع في تنفيذ مناورة برية واسعة في عمق القطاع بهدف السيطرة على المناطق التي تحتضن المرافق العسكرية للمقاومة، لتحبيدها في

أسرع وقت ومحاولة المس بأكبر عدد من قيادات وعناصر الجهاز العسكري لحماس، وهذا ما قد يفضي عملياً إلى إعادة احتلال القطاع وإسقاط حكم الحركة.

ولا يمكن استبعاد أن يمهد إعادة احتلال غزة والقضاء على بنية المقاومة لتوفير بيئة تسمح بظهور أطراف محلية داخل القطاع يمكن أن تكون مستعدة لإدارة زمام الأمور هناك، عبر التعاون مع الأمم المتحدة وأطراف إقليمية؛ تحت وطأة الحاجة لمواجهة نتائج الحرب وتبعات الدمار الشامل، الذي سيلحق بقطاع غزة.

ولكن بين يدي هذا السيناريو، لا يمكن تجاهل تأثير الواقع الأمني والاقتصادي في الضفة الغربية على توجهات اليمين الإسرائيلي النهائية إزاء القطاع، ففي حال تحققت التقديرات الإسرائيلية التي تتوقع انفجار الأوضاع الأمنية في الضفة الغربية بشكل يفضي إلى انهيار السلطة الفلسطينية هناك، فإن أنماط تعاطي اليمين الإسرائيلي تجاه غزة ستكون مغايرة، فحسب التقديرات السائدة في تل أبيب فإن محفزات انفجار الأوضاع الأمنية في الضفة تتمثل في تردي الأوضاع الاقتصادية إثر العقوبات المالية غير المسبوقة التي فرضتها حكومة اليمين وقرار إدارة ترامب قطع المساعدات المالية عن السلطة، ورغبة



أحزاب اليمين الديني الإسرائيلية في إحداث تغيير على الوضع القائم في المسجد الأقصى، وتهاوي رهان الجمهور الفلسطيني على برنامج التسوية، إلى جانب تأثير الاعتداءات التي ينفذها المستوطنون، وتحديدًا التشكيلات الإرهابية اليهودية، وعلى وجه الخصوص تشكيل "شارة ثمن".

وفي حال تحقق هذا السيناريو، فإنه سيقبّل بشكل كبير من فرص اندلاع مواجهة مع غزة، على اعتبار أن (إسرائيل) ستكون معنية بالتفرغ لمواجهة التحولات في الضفة الغربية ذات الأهمية الاستراتيجية لأمّنها "القومي"، وقد يضطرها ذلك لتكون أكثر استعدادًا لتحسين الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في غزة بشكل جذري، لتجنب خطر الاضطرار لخوض مواجهة على جبهتين في آن معًا.

تقرير

السودان وجدلية العسكري والمدني: فرص وتحديات الانتقال

مركز الجزيرة للدراسات

إن سقوط نظام "الإنقاذ" الذي أسسته الحركة الإسلامية السودانية بانقلاب عسكري عام 1989، وقاده الرئيس المعزول عمر البشير لثلاثة عقود، يعيد للمرة الثالثة السيناريو نفسه الذي أسقطت به ثورتان شعبيتان نظامين عسكريين سابقين في عام 1964، وفي عام 1985، ويتكرر في المرات الثلاث نسق الأحداث والوقائع ذاتها: تحريض من قوة سياسية مدنية للجيش للانقلاب على نظام منتخب كما حدث في انقلاب الجنرال إبراهيم عبود في 1958، وانقلاب العقيد جعفر نميري في 1969، وانقلاب عمر البشير في 1989، ثم تعقبا بعد فترة تطول أو تقصر انتفاضة شعبية للإطاحة بالأنظمة الشمولية.

بيد أن المفارقة أن القدرة على التخلص من حكم العسكر الذي تمهده قوة مدنية لا يتحقق في نهاية المطاف للثورات الشعبية إلا بمساعدة العسكر أنفسهم، ثم لا يلبث العسكر أن يعودوا للانقلاب على النظام الديمقراطي قصير العمر بدعوة من حزب سياسي، وهذه الحالة يجري

وصفها في أدبيات السياسة السودانية بـ"الدورة الخبيثة" في إشارة إلى التعاقب المتواتر بين أنظمة مدنية لا يتعدى عمرها خمس سنوات وأنظمة عسكرية شمولية متطاولة العمر، ومن بين سني السودان المستقل الثلاثة والستين، دامت هيمنة الأنظمة العسكرية على السلطة لاثنتين وخمسين سنة منها، لتؤكد أن دور الجيش المتعاضم بمساعدة القوى المدنية يشكل داء السياسة السودانية المزمّن، والمفارقة أنه كذلك دواؤها المر، فيما يبقى الشفاء منه في حكم المستحيل في ظل بقاء معطيات النظام السياسي السوداني القديم على ما هي عليه.

إن عدم التوافق السياسي على إدارة المرحلة الانتقالية في أعقاب الانتفاضات الشعبية عقب إسقاط الأنظمة العسكرية في ظل الصراعات الأيديولوجية ظل يحرم الثوار طلاب التغيير الحقيقي من جني ثمار تضحياتهم بسبب تسابق القوى السياسية على خدمة أجندتها الضيقة على حساب الأجندة الوطنية الأكبر لوضع أسس لنظام ديمقراطي قادر على الصمود والتطور، ولذلك تأتي فترات الحكم المدني قصيرة العمر ضعيفة مضطربة مفتقدة للتأسيس الديمقراطي المؤسسي السليم للحكم الراشد، ولذلك سرعان ما تبادر قوة مدنية

إلى استدعاء الجيش لحسم صراعها مع خصومها السياسيين، لتحرم البلاد من الصبر على الديمقراطية واستدامتها.

سيناريوهات فترة الانتقال الثالثة

هناك أربعة سيناريوهات يمكن أن نفهم من خلالها ما قد يجري في

السودان:

1. نجاح القوى السياسية في الاعتبار من تجارب الانتقال السابقة بالعمل على الاستفادة من الفرصة المتاحة خلال الفترة الانتقالية المحدودة لتأسيس حكم مدني تقوده كفاءات تشرع في معالجة الاختلالات الهيكلية في نظام الحكم وتضع لبنات تحول ديمقراطي مستدام.

2. في حالة تجاهل القوى السياسية الاستجابة لضرورة التوافق على مشتركات وطنية والاستعداد لدفع استحقاقات الانتقال اللازمة من نظام شمولي، والصبر على متطلبات التحول الديمقراطي، سيقود تشتتها وتنافسها على المغانم الصغيرة إلى إعادة إنتاج قصور فترات السابقة مما يعني فعلياً تمهيد الطريق للعودة إلى نظام شمولي خلال فترة وجيزة.



3. سيتحدد دور الجيش في فترة الانتقال بعد الثورة السودانية الثالثة، التي تميزت بزخم شعبي غير مسبوق، على نجاح الثوار في الاحتفاظ بشرعية الشارع التي نجحت في فرض إرادتها على المؤسسة العسكرية، وهو ما يتطلب بالضرورة الحفاظ على وحدة القوى السياسية والشعبية المطالبة بالتغيير حتى تحقيق شعاراته على أرض الواقع.
4. في حالة عدم محافظة قوى الثورة على وحدتها وإرادتها المشتركة، مع ازدياد حدة التنافس بين المكونات السياسية، قد تجد المؤسسة العسكرية نفسها في حل من الوفاء بتعهداتها بالاقتران على لعب دور سيادي خلال الفترة الانتقالية التي حددتها بعامين، وستفيد من تراجع الزخم الثوري في إطالة بقائها في سدة الحكم بدواعي ضرورات الحفاظ على المصالح الوطنية.